قضايا

بغية تحليل مستجدّات الشرق الأوسط بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، تستعرض هذه المطالعة في جزئها الثاني أهم ركائز النظام الإقليمي الجديد، بدايةً من محورية العلاقات الإسرائيلية المصرية، ومروراً بتطور العلاقات الخليجية الإسرائيلية، وانتهاءً بالتحديات أمام استكمال «الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية»

محاولة لتعزيز مكانتها الدولية

إسرائيل والنظام الإقليمي بعد الأزمة الأوكرانية [2/2]

أمجد أحمد جبريل

لقد نجحت إسرائيل، إلى حدٍّ كبير، في حصر الصراع العربي الإسرائيلي كله في مسألة «أمن إسرائيل»؛ إذ أدّت التسوية إلى تشتيت الطاقات العربية واستنزافها والانتقاص من شرعية «الإطار العربي»، عبر فرض أربعة شروط إسرائيلية: تجزئة التسوية، وتحييد الأطراف العربية القوية عسكريًا. تحصيل إسرائيل مزيداً من «الشرعية الإقليمية» ونزع الشرعية عن قضية فلسطين والمقاومة. تغيير مكونات وقيم العقل الجماعي العربي، ليرضخ للتفسير الصهيوني للتاريخ ويبتعد عن ثقافة المقاومة والكرامة، لكي يحصل العرب على «التنمية والازدهار والسلام» ويتبنّوا «ثقافة السلام». رفض إسرائيل التعامل مع أي نظام إقليمي في المنطقة، ما لم تكن عضوًا أصيلًا في تفاعلاته؛ بمعنى تغيير خريطة التفاعلات العربية عبر إدماج إسرائيل في نسيجها، وفرض «السلام الإسرائيلي»، الذي يعني سلام المنتصرين على المنهزمين.

تداعيات هيمنة إسرائيل على «الإطار العربي»

1- بعد انعقاد القمة الثلاثية الإسرائيلية/ المصرية/ الإماراتيّة في شرم الشيخ، ثم اجتماع النقب، الذي ضمّ وزراء خارجية أميركا وإسرائيل ومصر والمغرب والإمارات والبحرين (27 - 28 مارس/ آذار)، اتضح سعي واشنطن وتل أبيب إلى الاستفادة من تداعيات الأزمة الأوكرانية، خصوصاً في ظل احتمال أن تواجه إسرائيل تصاعد الهبّات الشعبية الفلسطينية، ما يطرح تساؤلًا مركبًا: ما هي مآلات «الإطار العربي» (وهيكله الأساسي المتمثل في جامعة الدول العربية) بعد تصاعد الاختراق الإسرائيلي عبر التطبيع والتحالفات الأمنية؟ وماذا بقي من تماسك «الإطار العربي»، بعد تغيير قضيته المحورية (فلسطين)، إلى بروز أولويات أخرى (مثل «التصدي للخطر الإيراني»، أو «مكافحة الإرهاب»)، وتغيير هوية الإطار العربي وقيمه وحدوده وتفاعلاته وتحالفاته الخارجية، وانتهاءً باحتمال ذوبان/ اندماج هذا الإطار، في المحصلة النهائية، في نظام إقليمي شرق أوسطي، بقيادة إسرائيلية؟

2- تطوّر الاختراق الإسرائيلي للإطار العربي من الاتفاقيات السياسية/ الأمنية في معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، إلى التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني معها بعد اتفاقات أوسلو 1993، ثم جاءت المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية (الدار البيضاء 1994، عمّان 1995، القاهرة 1996، الدوحة 1997)، وصولًا إلى الشراكة الاستراتيجية والأمنية (في موجة التطبيع بعد جائحة كورونا، التي شملت الإمارات والبحرين والمغرب والسودان)، ما يعطي مؤشّرات قوية إلى نهاية الصلاحية التفسيرية لمفهوم «النظام العربي»، الذي طبّقه جميل مطر وعلي الدين هلال في كتابهما «النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية».

3- بعد أكثر من أربعة عقود على التسويات والتطبيع مع إسرائيل، تفاقمت أزمة الدبلوماسيات العربية (باستثناء الجزائر والكويت وقطر)، بعد غياب «الرسالية» عنها وتخليها عن فلسطين، ما يؤكد أن المبادرة العربية للسلام 2002 جاءت خالية من أوراق ضغط، وضمن دينامية ضعف؛ «فمن يتقدم بمبادرة سلام عادة هو إما طرف محايد يرغب في التوسط بمبادرة يحافظ إزاءها كل طرف على موقفه إلى أن يتفق الطرفان، أو يعرضها طرف منتصر كجزء من ترجمة انتصاره سياسيا، أو طرف قادر على فرضها. أما طرف الصراع الذي يتقدم بها من دون أن يكون قادرا على فرضها، فحتى لو تقدم بها نظرياً، لا بد من أن تفسر خطوته كتغيّر في الموقف ناجم عن ضعف يفتح الشهية لتغيّرات أخرى».

4- يعبّر تسارع التطبيع العربي مع إسرائيل عن «تصاعد أزمة الشرعية الداخلية» في أغلب النظم السياسية العربية؛ فهو يوسّع الفجوة بين الشارع العربي والنظم الرسمية، ولا يحل أية مشكلة اقتصادية أو اجتماعية، بل قد يشكّل مصدرًا لأزمات اجتماعية وسياسية، كما ثبت في حالات مصر والأردن والسلطة الفلسطينية.

وبعيداً عن ادعاءات/ مقولات مؤيدي التطبيع (من قبيل: أن «المواطنين العرب يتذمرون من عبء قضية فلسطين»، أو أن مواطني بلد ما «ليست لديهم مشكلة مع إسرائيل»، أو أنهم «يريدون الاهتمام بشؤونهم وقضاياهم الخاصة»، أو أن «ثمة تغيرا جذريا في الرأي العام العربي تجاه فلسطين»... إلخ)، فإن نتائج «المؤشّر العربي» تكشف «شبه إجماع لدى المجيبين عن أسئلة المؤشّر على رفض اعتراف بلدانهم بإسرائيل، وبنسب شبه ثابتة منذ استطلاع المؤشّر الأول في عام 2011 وحتى عام 2020، وتصل النسبة إلى نحو 87% في الحد الأعلى، في مقابل 9% فقط وافقوا على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل. ويتسق ذلك مع معارضة المواطنين العرب اتفاقيات السلام التي عقدت بين إسرائيل وأطراف عربية، وتقديرهم أن إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدا لأمن الوطن العربي».

5- يؤجّج استمرار التطبيع الاستراتيجي مع إسرائيل صراعات عربية بينية، إما بسبب التنافس على التقرّب من دولة الاحتلال (كما يحدث في حالة الإمارات مع مصر)، أو قلق الجزائر من تداعيات التطبيع بين المغرب وإسرائيل، بما يدخلها لاعبًا مؤثرًا في إقليم المغرب العربي، ويرفع من مستويات الخلاف القديم بين الجزائر والرباط، ناهيك عن تعزيز وضع إسرائيل في القارّة الأفريقية، مع احتمال حصولها على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي.

تحدّيات الدور الإسرائيلي

على الرغم من التداعيات السلبية لهيمنة إسرائيل على «الإطار العربي»، ونشاطها الدبلوماسي وسعيها الحثيث إلى توظيف الأزمات الإقليمية والدولية، تعزيزاً لمكانتها الدولية وشرعيتها الإقليمية، تبقى ثلاثة تحديات سوف تعجز إسرائيل عن مواجهتها؛ أولها تصاعد المقاومة الشعبية والحراك الفلسطيني، وعودة نمط «العمليات الفردية» داخل «الخط الأخضر»، بعد تنفيذ الأسير المحرَّر محمد أبو القيعان عملية دهس وطعن في بئر السبع بالنقب في 22 مارس/ آذار الماضي، (مقتل أربعة إسرائيليين)، والتي تؤشّر على غضب فلسطيني متصاعد، لدى جيل الشباب خصوصاً، وقدرته على إعادة رسم «خريطة الاحتجاج المتنقل» بين النقب والقدس ومدن الضفة الغربية وتل أبيب، على نحو يُظهر وحدة الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال، وعودة الحراك إلى المسجد الأقصى والتصدي لاقتحامات المستوطنين المكثّفة في شهر رمضان، فضلًا عن عودة مدينة جنين ومخيمها إلى بؤرة المواجهات مع قوات الاحتلال، الراغبة في ترميم «الردع الإسرائيلي» والتغطية على الفشل الاستخباري المتكرّر. وعلى الرغم من استمرارية مسعى إسرائيل إلى دمغ النضال الفلسطيني بـ«الإرهاب»، أو ربطه بنشاط تنظيم داعش... إلخ، فليس متوقعا أن تحرز نجاحا كبيرا، لا سيما إذا تطوّر الحراك الفلسطيني إلى انتفاضة شعبية شاملة.

يتعلق التحدي الثاني باحتمال عودة الحراك الشعبي العربي، بسبب تفاقم الأزمات المعيشية والاقتصادية والسياسية، وارتباك/ انكشاف أغلب النظم العربية في معالجتها، لا سيما بعد تداعيات الأزمة الأوكرانية على صعيدي الأمن الغذائي وأمن الطاقة العالمي.

ويتعلق التحدي الثالث أمام هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط، بصعوبة تهميش دورَيْ تركيا وإيران في النظام الإقليمي الجديد؛ إذ أدركت أنقرة أبعاد التحول الإقليمي بعد الأزمة الأوكرانية، وفضلت الانخراط بكثافة في مسار التطبيع مع إسرائيل (زيارة الرئيس الصهيوني إسحق هرتسوغ تركيا في 9 و10 مارس/ آذار الماضي)؛ إذ ترفض أنقرة وطهران المسّ بمكانتيهما الإقليميتين، وتريدان توظيف عزلة روسيا الاقتصادية؛ لأن الأخيرة ستضطر إلى الشراكة التجارية معهما، وستضطر أيضًا إلى التسوية معهما في مناطق النزاع التي تتشارك فيها هذه الدول. ومع توقف مشروع «نورد ستريم 2» (يربط الغاز الروسي بألمانيا عبر بحر البلطيق) بسبب العقوبات الأميركية، تحاول تركيا ضمان سيناريو عبور غاز شرق المتوسط إلى أوروبا، عبر تركيا بدلًا من اليونان.

على صعيد آخر، يبدو أن الصراع بين طهران وتل أبيب، على تبوؤ موقع القوة الإقليمية الأولى في الشرق الأوسط، سوف يتحوّل إلى مساحةٍ جديدةٍ من «الحرب السيبرانية» أو «الحروب غير التقليدية» عموما، من دون التخلي عن مساحات الصراع التقليدية، وذلك في سياق سعي كلا الطرفين إلى تأكيد قدراته ومكانته الإقليمية؛ إذ تعدّدت الهجمات المتبادلة (الهجوم على منشأة نطنز النووية الإيرانية 2021/4/11، الهجوم الإيراني على السفينة الإسرائيلية «ميرسر ستريت» 2021/7/29، الهجوم الصاروخي الإيراني على مواقع في مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق 2022/3/13، الذي كان بمثابة رسالة متعددة الجوانب لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بهدف عرقلة خطة لضخ الغاز الكردي إلى تركيا وأوروبا بمشاركة إسرائيل).

وفي هذا الإطار، ثمة من يرى أن طهران باتت تميل إلى التصعيد ضد إسرائيل، وتحاول إيجاد معادلة ردع جديدة، استنادا إلى انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط؛ إذ تبحث إيران عن دور إقليمي مهيمن يكون أكثر فاعليةً وتأثيرًا. وإجمالًا لما تقدّم، ثمة متغيران جوهريان في عمليّة إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، أحدهما تشكيل نظام دفاعي/ أمني جديد، يعكس مسعى واشنطن إلى إنشاء «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (Middle East Strategic Alliance)؛ إذ تقلص أميركا وجودها العسكري المباشر في الخليج تدريجيا، وتحيل الدول الخليجية إلى تقوية نفسها، والاكتفاء بتزويدها ببعض الأسلحة الدفاعية الأميركية، مع تحويل إسرائيل إلى قائد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد قرار الرئيس ترامب توسيع القيادة العسكرية الأميركية الوسطى (U.S. Central Command) في الشرق الأوسط لتشمل إسرائيل، لتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية ضد إيران، كما نقلت صحيفة وول ستريت جورنال في 2021/1/14.

ويتعلق المتغير الآخر بتأسيس نظام طاقة جديد، يحاول توظيف الثروات النفطية والغازية العربية لخدمة المصالح الأميركية والأوروبية في الضغط على موسكو، عبر إيجاد بدائل عن النفط والغاز الروسيين. سيناريو يضع دولا عربية عديدة مصدرة للطاقة في موقف سياسي ملتبس، لكنه يعزّز مركزيتها في اقتصاد الطاقة العالمي، وربمّا يؤدي إلى مكاسب سياسية واقتصادية، خصوصاً في المدين القصير والمتوسط. وهذا يتيح فرصة للسعودية والإمارات (حيث تتركز الطاقة الإنتاجية البترولية الفائضة في دول منظمة أوبك)، إضافةً إلى استفادة الدول العربية المصدرة للغاز، مثل قطر والجزائر ومصر وربما ليبيا.

(باحث فلسطيني في إسطنبول)

لاجئون يهود أوكرانيون في شيسيناو عاصمة مولدافيا عند تسجيل الوصول قبل رحلتهم إلى تل ابيب 17/ 3/ 2022 (فرانس برس)

> نتائج «المؤشّر العربي» تكشف شبه إجماع لدى المجيبين عن أسئلة المؤشر على رفض اعتراف بلدانهم بإسرائيل، وبنسب شبه ثابتة

> ترفض أنقرة وطهران المسّ بمكانتيهما الإقليميتين، وتريدان توظيف عزلة روسيا الاقتصادية

> يؤجّج استمرار التطبيع الاستراتيجي مع إسرائيل صراعات عربية بينية

رسائل إيرانية

يبدو أن الصراع بين طهران وتل أبيب على تبوؤ موقع القوة الإقليمية الأولى في الشرق الأوسط، سوف يتحوّل إلى مساحة جديدة من «الحرب السيبرانية» أو «الحروب غير التقليدية» عموما، من دون التخلي عن مساحات الصراع التقليدية، وذلك في سياق سعي كلا الطرفين إلى تأكيد قدراته ومكانته الإقليمية؛ إذ تعدّدت الهجمات المتبادلة كالهجوم الصاروخي الإيراني على مواقع في مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، 2022/3/13، الذي كان بمثابة رسالة متعدّدة الجوانب لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.